الرئيس السوري يقول إنه لا يمكن "إرضاء" الجميع بعد انتقادات لتركيبة الحكومة



نخيل نيوز – متابعة

قال الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع، اليوم الإثنين، إن الحكومة الجديدة راعت "تنوع" المجتمع السوري، بعيدا عن "المحاصصة"، مقرا في الوقت ذاته بصعوبة "إرضاء" الجميع، في رد ضمني على انتقادات طالت تركيبة الحكومة التي تولى مقربون منه أبرز حقائبها.

وأعلن الشرع ليل السبت تشكيل حكومة من 23 وزيرا، من دون رئيس للوزراء. ورغم أنها جاءت أكثر شمولا من حكومة تصريف الأعمال التي سيّرت البلاد منذ إطاحة حكم بشار الأسد قبل أكثر من ثلاثة أشهر، إلا أن تشكيلها أثار انتقادات أبرزها من الإدارة الذاتية الكردية، التي انتقدت "مواصلة إحكام طرف واحد السيطرة" على الحكومة، وقالت إنها لن تكون "معنية" بتنفيذ قراراتها.

وفي كلمة ألقاها عقب أدائه صلاة عيد الفطر في قصر الشعب، قال الشرع "سعينا قدر المستطاع أن نختار الأكفاء.. وراعينا التوسع والانتشار والمحافظات وراعينا أيضا تنوع المجتمع السوري، رفضنا المحاصصة ولكن ذهبنا إلى المشاركة" في تشكيل الحكومة واختيار وزرائها.

وأضاف "اخترناهم أصحاب كفاءة وأصحاب خبرة ومن دون توجهات فكرية أو سياسية معينة، همهم الوحيد هو بناء هذا البلد وبناء هذا الوطن وسنوفر لهم كل الإمكانيات ليكونوا ناجحين".

وأقر أنه "لن نستطيع أن نرضي الجميع"، موضحا "أي خطوات سنأخذها لن تحصل على التوافق وهذه الحالة الطبيعية، ولكن علينا أن نتوافق بالحد الأدنى وبالمستطاع"، معتبرا أن بلاده امام "طريق طويل وشاق" لكنها تملك "كل المقومات التي تدفع الى نهضة هذا البلد".

ويشكّل السنّة الغالبية الساحقة من أعضاء التشكيلة الحكومية الجديدة، بما يعكس التركيبة الديموغرافية للبلاد التي حكمتها عائلة الأسد المتحدرة من الأقلية العلوية لعقود. وضمّت كذلك أربعة وزراء من الأقليات، تولوا حقائب ثانوية: وزيرة مسيحية ووزير درزي وآخر علوي، إضافة الى كردي غير محسوب على الإدارة الذاتية الكردية التي كانت توصّلت منتصف آذار إلى اتفاق مع السلطات الجديدة، يقضي بإدماج مؤسساتها ضمن الدولة. إلا أنّ بعض المحللين يخشون أن يبقى الاتفاق حبرا على ورق.

وتولى مقربون من الشرع الحقائب الاساسية، بينها الخارجية والدفاع والداخلية والعدل.

وتأمل السلطة الجديدة استكمال مسار توحيد البلاد، بعد 14 عاما من نزاع مدمر ودام. وتواجه وفق محللين تحديات كبيرة لجهة طمأنة المكونات السورية وكسب ثقة الدول الغربية والمجتمع الدولي، من أجل رفع العقوبات.

وحصل الشرع، بموجب الإعلان الدستوري الموقت الذي وقعه في 15 آذار على صلاحيات كاملة في تشكيل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن صلاحيات الرئيس الواسعة تثير مخاوف كبيرة بشأن استمرارية حكم القانون وحماية حقوق الإنسان ما لم تُتخذ تدابير وقائية واضحة".